

س: هل لكم كلمة أخيرة تودون أن توصلوها إلى أهل غزة المحاصرة؟

ج: إن كان لنا من كلمة فنقول: استمروا في نهج المقاومة والصدوم، وهذا هو السر وراء كل ما يحدث من تغيير لأوراق اللعبة في كل أنحاء العالم، وتحريك لجماهير العالم العربي والإسلامي والدولي، ولأن الجمييع أصبح يتعلم من دروس صمود أهل غزة التي قدمها أبناء غزة من دمائهم وصبرهم وصمودهم وأشلائهم، ونستمر في هذا الصمود وهذه المقاومة حتى تحرير فلسطين كل فلسطين وكامل ترابها إن شاء الله، وأصبحت فلسطين مشرفة للعالم في هذه المعاني الراقية، حتى عادت فلسطين إلى الصدارة، وكل العالم أصبح يعرف أن هناك قضية دولية وعربية عادلة؛ فأهل فلسطين أعادوا القضية إلى الواجهة من جديد، وهذا بوادر النصر المبين القادم بإذن الله.

**وثيقة رقم 152 :**

**بيان البيت الأبيض حول إعلان الحكومة الإسرائيلية بشأن دخول البضائع إلى قطاع غزة<sup>152</sup>**

20 حزيران/ يونيو 2010

وصف الرئيس الوضع في غزة بأنه غير مستدام وأوضح بجلاء أن الوضع يتطلب تغييراً جوهرياً. وفي يوم 9 حزيران/ يونيو أعلن الرئيس أن الولايات المتحدة ماضية قدماً في مبادرات والتزامات تبلغ تكلفتها 400 مليون دولار للصفة الغربية وغزة. ووصف الرئيس هذه المشاريع بأنها الدفعة الأولى من التزام الولايات المتحدة تجاه سكان غزة الذين يستحقون إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في بناء دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة مع من يعيشون في الضفة الغربية. وهذه البيانات كانت نتيجة المشاورات مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض.

واليوم، ترحب الولايات المتحدة بالسياسة الجديدة التي أعلنتها إسرائيل بشأن غزة، والتي تستجيب لدعوات أطراف عديدة في المجتمع الدولي. ومجرد تطبيقها فإننا نعتقد أن تلك الترتيبات ستسهم إلى حد كبير في تحسين أحوال الفلسطينيين في غزة، وفي الوقت نفسه تحول دون دخول الأسلحة. وإننا سنعمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية واللجنة الرباعية والشركاء الآخرين في المجتمع الدولي للتأكد من تطبيق تلك الترتيبات في أسرع وقت ممكن وبأقصى قدر من الفاعلية الممكنة، ولاستكشاف سبل أخرى لتحسين الوضع في غزة، بما في ذلك إتاحة حرية أكبر للحركة والتجارة بين غزة والضفة الغربية. وهناك المزيد مما ينبغي فعله، والرئيس يتطلع قدماً لمناقشة هذه السياسة الجديدة، والخطوات الإضافية مع رئيس الوزراء نتبهاو أثناء زيارته لواشنطن في 6 تموز/ يوليو.

وإننا نكرر التأكيد بشدة على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وتعهدنا بالعمل مع إسرائيل وشركائنا الدوليين لمنع تهريب السلاح والذخيرة إلى غزة بصورة غير قانونية. وإذ نقرب من الذكرى السنوية الرابعة للقبض على الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، فإننا ندعو مرة أخرى للإفراج الفوري عنه، وندد بظروف احتجازه غير الإنسانية.

وإننا نعتقد بأن تطبيق السياسة التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية اليوم ينبغي أن تؤدي إلى تحسين أحوال المعيشة للسكان في غزة، وسنواصل دفع عجلة تلك الجهود. وإننا نحث كل الراغبين في توصيل سلع إلى غزة أن يفعلوا ذلك من خلال القنوات القائمة بالفعل كي يتسنى تفتيش ونقل شحناتهم إلى غزة عبر المعابر البرية. وليس هناك داع للمواجهات غير الضرورية؛ وإننا ندعو كل الأطراف إلى التصرف بأسلوب يتسم بالمسؤولية في تلبية احتياجات سكان غزة.

## وثيقة رقم 153 :

مقابلة مع النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني محمد أبو طير حول  
الإبعاد، والتهجير<sup>153</sup>

20 حزيران / يونيو 2010

أجرى المقابلة المركز الفلسطيني للإعلام، القدس المحتلة

س: النائب محمد أبو طير.. كيف تنظرون إلى القرار الصهيوني القاضي بترحيلكم واقتلاعكم من مدينة القدس المحتلة؟

ج: نشكركم أحي على اهتمامكم بهذه القضية، ثم إننا نعتقد أن هذا القرار إجراء تعسفي احتلالي ظالم، وهذا احتلال مقيت يمارس ممارسات غير شرعية واستتصالية بحق أهلنا في مدينة القدس، وصدنا نحن النواب المنتخبين من قبل أبنائنا، ومن ثم الاحتلال لا يريد لأي صوت قوي أن يكون موجوداً في مدينة القدس المحتلة؛ فهجمتهم على مدينة القدس ليست هجمة جديدة، إنما هي هجمة قديمة ومستمرة منذ عقود متواصلة؛ فالاحتلال والمخابرات "الإسرائيلية" قالوا لنا بالحرف الواحد: (نحن لنا 40 سنة نشغل على القدس وعلى شباب القدس، وكل المدينة الآن خاضعة للقانون "الإسرائيلي")، ومن ثم نقول إن هذا القرار عملية تفريغ للمدينة المحتلة من سكانها الأصليين، ومن أجل إخراس كل صوت في القدس.

ودعني أقول لك إن الاحتلال فوجئ بنتيجة الانتخابات التشريعية التي فزنا بها عام 2006م؛ لأنه حاول إسقاط شباب القدس في المخدرات على مدار سنوات، ولسان حالهم يقول: كيف خرج هؤلاء الذين يدافعون عن هذه المدينة؟! وأين كان انتماء هؤلاء؟! ومن ثم أخي الاحتلال يمارس العريضة الواضحة وفي عتو يمارس الظلم بحقنا في القدس المحتلة.

ونحن نؤكد أن هذا القرار اتخذ على أعلى مستوى سياسي في المؤسسة "الإسرائيلية"، ونحن نرفض بشكل قاطع كافة القرارات المتخذة بحقنا، سواء كانت من المحكمة أو من أي جهاز "إسرائيلي" آخر.

س: الشيخ النائب.. كيف يمكن تفسير القرار الصهيوني من الناحية القانونية؟

ج: نحن نقول إنه لا يوجد قانون بهذا الشكل التعسفي، يسمح باستئصال الإنسان من أرضه على خلفية سياسية، هذه ظاهرة خطيرة جداً، ولا يوجد أي عمق قانوني بهذا الشأن، ولا يوجد قانون يخص هذا القرار الاحتلالي.

